مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: السياسة الخارجية لدول الجوار اتجاه العراق بعد العام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. ناجي محمد عبدالله، م.د. أثير ناظم الجاسور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7739
تاريخ الاسترداد: 2025/04/17 09:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i10.123

TJFPS

ISSUE 10

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

السياسة الخارجية لدول الجوار أتجاه العراق بعد العام 2003

Foreign Policy of Neighboring Countries towards Iraq after 2003

Naji Muhammed Abdullah [a]
Nazem Al-Jasour [b]
University of Tikrit / College of Political Science [a]
Al-Mustansiriya University / College of Political Science [b]

أ.م.د. ناجي محمد عبدالله [a] *
م.د. أثير ناظم الجاسور [b]
جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية [a]
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية [b]

Article info.

Article history:
- Received 19 April. 2017
- Accepted 10 May. 2017
- Available online 30 June. 2017

Keywords:
- International transformations
- Foreign policy
- Neighboring countries
- Stability
- Foreign intervention
- Turkey and Iran

©2017. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Iraq's relations with neighboring countries were characterized by the year 2003, as it is a fierce war towards the East and an invasion towards the south from its geographical location, as well as cases of tension and stagnation with most other neighboring countries. Rather, as soon as he signed a treaty or agreement, it is violated because of the end of or under the arguments and pretexts. The entire political process. The United States instead of reassuring the neighboring countries of Iraq, which has classified part of it within the axis of evil, and the rogue countries and their concerns about the repercussions of the Iraqi event and change, have announced frankly that what is happening in Iraq can be repeated in these countries that are considered a candidate and the waiting list, The countries and regulations hostile to the United States will fall one after the other, similar to (Domino theory), and the visions of these

*Corresponding Author: Naji Muhammed Abdullah & al-Jasur, Athir Nazim ,E-Mail: Naji_alhatash@tu.edu.iq dr.atheer_aljassour82@yahoo.com, Tel:xxx , Affiliation: University of Tiktit / College of Political Science & Al-Mustansiriya University / College of Political Science

new repercussions and changes are not left for these countries that are targeted by the American plan in the region, except to restore their accounts towards the new neighboring experience and prepare to use their papers either Inside or outside Iraq to confront the scenarios and potential situations that you may target, and this comes through pre - emptive interventions and confronting their new opponent in the region and on the ground.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ نيسان/2017
- القبول : 10/ايار /2017
- النشر المباشر: 30/ حزيران/2017

الكلمات المفتاحية :
- التحولات الدولية
- السياسة الخارجية
- دول الجوار
- الاستقرار
- التدخل الأجنبي
- تركيا وايران

الخلاصة : أتسمت علاقات العراق مع دول الجوار قبل العام 2003 بعدم الوئام، فهي حرب طاحنة تجاه الشرق وغزو تجاه الجنوب من موقعه الجغرافي، إلى جانب حالات التوتر والجمود مع أغلب الدول المجاورة الاخرى. لا بل ما ان توقع معاهدة أو اتفاقية حتى تخرق بسبب أو باخر وتحت حجج وذرائع أما من دواعي امنية واهية أو انعدام الرؤية المنطقية للواقع الاقليمي والدولي من جميع الاطراف، وما أن تم احتلال العراق واسقاط نظامه السياسي في العام 2003 حتى تبدلت سياسات دول الجوار العراقي وتجاه العملية السياسية برمتها.

أن الولايات المتحدة بدلاً من أن تطمئن دول جوار العراق التي صنف قسم منها ضمن محور الشر، والدول المارقة وتبدد مخاوفهم من تداعيات الحدث والتغيير العراقي، فقد أعلنت وبصراحة من أن ما يجري في العراق يمكن أن يتكرر في هذه الدول التي تُعد مرشحة وعلى قائمة الانتظار، والدول والانظمة المعادية للولايات المتحدة ستتساقط الواحدة تلو الاخرى على غرار (نظرية الدومينو)، وإزاء هذه التداعيات والمتغيرات الجديدة لم يبقَ أمام هذه الدول التي تُعد مستهدفة من قبل المخطط الامريكي في المنطقة إلا أن تعيد حساباتها تجاه التجربة المجاورة الجديدة وتستعد لاستخدام ما لديها من أوراق سواء داخل العراق أو خارجه لمواجهة السيناريوهات والمواقف المحتملة الحصول والتي قد تستهدفها، وهذا يأتي من خلال التدخلات الاستباقية ومواجهة خصمهم الجديد في المنطقة وعلى الأرض.

المقدمــة:

أتسمت علاقات العراق مع دول الجوار قبل العام 2003 بعدم الوئام، فهي حرب طاحنة تجاه الشرق وغزو تجاه الجنوب من موقعه الجغرافي، إلى جانب حالات التوتر والجمود مع أغلب الدول المجاورة الاخرى. لا بل ما ان توقع معاهدة أو اتفاقية حتى تخرق بسبب أو باخر وتحت حجج وذرائع أما من دواعي امنية واهية أو انعدام الرؤية المنطقية للواقع الاقليمي والدولي من جميع الاطراف، وما أن تم احتلال العراق واسقاط نظامه السياسي في العام 2003 حتى تبدلت سياسات دول الجوار العراقي وتجاه العملية السياسية برمتها.

أن الولايات المتحدة بدلاً من أن تطمئن دول جوار العراق التي صنف قسم منها ضمن محور الشر، والدول المارقة وتبدد مخاوفهم من تداعيات الحدث والتغيير العراقي، فقد أعلنت وبصراحة من أن ما يجري

في العراق يمكن أن يتكرر في هذه الدول التي تُعد مرشحة وعلى قائمة الانتظار، والدول والانظمة المعادية للولايات المتحدة ستتساقط الواحدة تلو الاخرى على غرار (نظرية الدومينو)، وإزاء هذه التداعيات والمتغيرات الجديدة لم يبقَ أمام هذه الدول التي تُعد مستهدفة من قبل المخطط الامريكي في المنطقة إلا أن تعيد حساباتها تجاه التجربة المجاورة الجديدة وتستعد لاستخدام ما لديها من أوراق سواء داخل العراق أو خارجه لمواجهة السيناريوهات والمواقف المحتملة الحصول والتي قد تستهدفها، وهذا يأتي من خلال التدخلات الاستباقية ومواجهة خصمهم الجديد في المنطقة وعلى الأرض.

أن أهمية هذا الدراسة تكمن في أن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وعدم التزامها بحماية العراق كقوة محتلة سياسياً وعسكرياً ترك فراغاً سهل لدول الجوار العراقي من التدخل في الشأن العراقي، وتنفيذ مخططاتها، وبمساعدة داخلية أيضاً، مما جعل العراق ساحة حرب بين هذه الدول والولايات المتحدة ، وبين الدول نفسها لبسط النفوذ وتحقيق المصالح حتى أنها أخذت طابعاً طائفياً تارة وقومية تارة أخرى.

ما يمكن التأكد منه في المرحلة التي تلت احتلال العراق أن الدول التي كانت تسعى بكل طريقة من التخلص من النظام العراقي السابق بسبب سياساته، بعد هذا الاحتلال أصبح لكل منها حساباتها والطريقة التي تتسجم مع ما يشغلها من أحداث، وهنا سوف نتطرق للسياسة الخارجية التي أتبعتها هذه الدول تجاه عراق ما بعد الاحتلال وتجاه العملية السياسية المتبعة فيه، على اعتبار أن لكل دولة منطلقاتها التي بموجبها تتعامل من خلالها مع العراق الذي أصبح الساحة الملائمة للتنافس الاقليمي بين دول الجوار من أجل بسط النفوذ وتحقيق المصالح، خصوصاً وأن هذه الدول صنفت لفئتين، الفئة الأولى الدول المؤيدة للسياسة الامريكية في المنطق، وهي في الوقت نفسه تُعد شريكة لها في تنفيذ سياستها وتَعد الولايات المتحدة الضامن القوي لها، أما الفئة الثانية وهو النوع المشاكس وفق تصورات الفكر الامريكي الاستراتيجي، والذي، ويشكل خطراً على المصالح الامريكية، وأمنها القومي وهي الدول التي تحاول التصدي لمشاريعها، وعليه في هذا المبحث سوف نتناول واحدة من أهم تحديات عملية بناء الدولة على اساس التدخل الحاصل في العراق الذي جعله بيئة خصبة لتجاذبات تهدد وحدته الوطنية، بالتالي سوف نتناول دول الجوار العراقي و سياستهم الخارجية تجاه قضاياه الداخلية.

ان فرضية الدراسة تنطلق من أن مستقبل العراق مرتبط ارتباطاً تاماً بالسياسات المتبعة من قبل دول دوائره التي باتت تؤثر على سياسته الخارجية وحتى الداخلية، كما أن أهمية الدراسة متأتية من تأثير دول الجوار على الوضع السياسي في العراق، ومدى التأثير على جوانب الامن والاستقرار، خصوصاً وأن هذه الدول عملت على تحقيق مصالحها بغض النظر عن ما قد يسبب ضرراً للعراق.

أما إشكالية الدراسة فهي محددة بسؤال جوهري: كيف كانت سياسة دول الجوار تجاه العراق بعد العام 2003؟، سيما أن العراق يشكل جزءا مهما من هذه احداث المنطقة.

المبحث الاول: دول الجوار العربية (السياسات والتوجهات).

أولاً- سوريا

لم تكن العلاقة بين العراق وسوريا مستقرة على الرغم من أن البلدين تربطهما مشتركات جغرافية وقيم مجتمعية ويحكمهما حزباً واحد يمتلك ايديولوجيا واحدة، ويمتلك نفس الرؤى والتصورات وفي مناسبات عدة تلتقي الاهداف، ورغم سنوح فرصة التقارب بينهما في العام 1979 باتجاه الوحدة بين البلدين، الا ان التجربة فشلت حالها حال العديد من التجارب الوحدوية، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما، وازدادت سوءاً بعد وقوف سوريا إلى جانب إيران عسكريا، وسياسيا ابّان الحرب العراقية – الإيرانية(1980-1988)، وقيام سوريا بوقف تدفق النفط العراقي المار عبر اراضيها بهدف تطويق القدرة العراقية[1]، واستمرت القطيعة في العلاقات بينهما الى ما بعد الانسحاب العراقي من الكويت.

مع وفاة الرئيس السوري السابق " حافظ الاسد" وتسنم نجله مقاليد الحكم في سوريا عام 2000 حدث تغير في ديناميكية العلاقة بين البلدين عندها بدأت العلاقات العراقية – السورية تدخل مراحل جديدة خاصة في الجانب الاقتصادي خلال فترة الحصار الذي فرضته الامم المتحدة بسبب الازمة الكويتية، ساهمت هذه الفترة في العمل على طي صفحات الماضي، وساعدت على فتح قنوات للتحاور فيما بينهم، التي اسهمت في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي[2]، وعندما اتخذت الولايات المتحدة قرارها باحتلال العراق واسقاط نظامه عام 2003 كان الموقف السوري أقوى المواقف العربية، والدولية المعارضة لذلك القرار، ربما تخوفاً من تبعاته عليها وعلى دول المنطقة، لكن في النهاية رضخت لإرادة القوة الاكبر عالمياً وسياسة الامر الواقع التي تمت وبإسناد عربي، وما هي إلا اشهر قليلة من احتلال العراق حتى تأكدت المخاوف السورية حيث اصدر الكونغرس الامريكي قانون معاقبة سوريا في ديسمبر 2003 ، وهو واحد من التوجهات الامريكية تجاه دول الشرق الاوسط الشريرة[3]، وتأكد لسوريا مخاوفها بعد أن بدأ "أريل شارون" وأركان حكومته يحثان الولايات المتحدة على أن تكون سوريا بعد العراق من خلال تغيير نظامها، حتى أن "شاؤول موفاز" في مقابلة

[1] محمد جواد علي، العلاقات العراقية – السورية وما هي الخيارات المتاحة لتطويرها، مجلة دراسات استرتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 6، 1999، ص 30.

[2] ريان ذنون محمود العباسي، علاقات دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أكتوبر/تشرين الاول 2011، ص2.

[3] محمد خميس امذيب، قانون معاقبة سوريا وعلاقته بالسياسة الامريكية، صحيفة 26 سبتمبر، آراء، العدد 1990، ص13.

أجرتها معه صحيفة معاريف قال فيها " لدينا قائمة طويلة من المسائل التي نفكر مطالبة السوريين بها"[1]، وقد ذكرت صحيفة (الواشنطن بوست) إن إسرائيل تؤجج حملة ضد سوريا عن طريق تزويد الاستخبارات الامريكية بتقارير عن كل ما يتعلق ببشار الاسد وما يحدث في الداخل السوري[2]، ويذكر كل من "جون مير شايمر و ستيفن والت" في مقالة كتبت تحت عنوان (اللوبي الاسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية) كيف أن أعضاء بارزون في هذا اللوبي ذهبوا إلى استخدام حججكثيرة من أجل اقناع الولايات المتحدة لتشن هجماتها على سوريا، و طالب البعض داخل الادارة الامريكية أمثال "دونالد رامسفيلد وبول ولفيتز" بضرورة تغيير النظام في سوريا، حتى أن "ريتشارد بيرل" قال لأحد الصحفيين " أن رسالة من كلمتين نود أن نقولها لنظم الحكم المعادية الاخرى في الشرق الاوسط أن دوركم الآتي" [3]، وفي أوائل نسيان 2004 أصدر معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تقريراً شارك فيه باحثون من الحزبين في الولايات المتحدة بينت فيه " أن سوريا لا يجب أن تفوتها الرسالة التحذيرية التي تقول أن البلدان التي تتبع سلوك صدام النزق وغير المسؤول والمتحدي يمكن أن ينتهي بها الامر إلى أن تشاركه المصير ذاته"[4]. في خضم هذه الاحداث وجدت سوريا نفسها محاصرة من كل الاتجاهات إلى جانب خروجها المهين من لبنان من جراء الاحداث التي تبعت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق " رفيق الحريري" في 14 فبراير 2005، والتهديدات المستمرة لها جعلها تتحصن بطرق مختلفة ضد التهديدات التي شعرت بخطورتها على مستقبل نظامها السياسي، فدخلت سوريا معادلة أثبات الوجود التي تُعد واحدة من سياستها التي اتبعتها في سبيل تحجيم التجربة الامريكية الجديدة في العراق والضغط من اجل افشال هذا النموذج الذي يُعد من وجهة النظر السورية شر مطلق يهدد أمنها وسيادتها، فالتأثيرات السياسية والعسكرية لم تكن هي اساس المخاوف السورية فقد خسرت من جراء هذا الاحتلال اقتصادياً ايضاً، فقد توقف تدفق النفط العراقي عبر اراضيها بعد أن تم استئنافه قبل احتلال العراق، وخسرت عائدات التجارة مع العراق التي زادت في سنة 2000 عن (ملياري دولار) [5]، مع مرور الوقت

---

[1] صحيفة معاريف باللغة العربية، لقاء مع شاؤول موفاز، www.israelinarabic.com

[2] صحيفة الواشنطن بوست باللغة العربية، أخبار العالم، www.akhbarak.net

[3] عماد جاد، السياسة الخارجية الامريكية، محاضرات أُلقيت على طلبة الماجستير في العلوم السياسية، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007.

[4] للستفاضة ينظر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، تقارير،

www.washingtoninstitute.org

وناظم عبد الواحد جاسور، تأثير الخلافات الامريكية – الاوروبية على قضايا الامة العربية، حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 32.

[5] قحطان احمد سليمان الحمداني، سوريا والعراق 2003 – 2009 الثوابت والمتغيرات، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، السنة الثالثة – العدد الحادي عشر، بغداد، 2009.

والعمل الامريكي على تثبيت دعائم الحكم الجديد في العراق أخذت العلاقة مع سوريا تأخذ منحى أخر، خصوصاً بعد أن وجه وزير الخارجية العراقي السابق " هوشيار زيباري" في 31 أيار 2005 الاتهام لسوريا لكونها تُعد الطريق الرئيس التي يسلكها الارهابيون الاجانب والعرب للتسلل إلى داخل الاراضي العراقية[1]، على اثر ذلك من جهتها وجهت واشنطن تهديداً لدمشق بتحرك دولي اذا لم تمنع الاسلاميين من استخدام اراضيها كقاعدة انطلاق[2]، ولقد قامت سوريا بإيواء كبار عناصر حزب البعث العراقي حتى اولئك الذين اختلفوا معها في الرؤى والتصورات الفكرية والقومية للمشروع البعثي، لاسيما ايوائها للتنظيمات المعادية للولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة على اعتبار هذه التنظيمات ستكون هي الورقة الضاغطة على الولايات المتحدة في حالة قامت الاخيرة باي اعتداء على سوريا، وبدأت الاتهامات تنهال على سوريا من قبل المسؤولين العراقيين ومن خلال وسائل الاعلام معلنين قيام سوريا بقتل العراقيين، وإرباك الوضع الداخلي العراقي وعرقلة سير العملية السياسية من خلال سماحها للمقاتلين من العبور إلى العراق القادمين من اراضيها بعد تلقي التدريبات الكافية في معسكرات اللاذقية في سوريا [3]، وقد وصل الأمر الى أن بدأت الحكومة العراقية تعمل على تقديم شكوى الى مجلس الأمن الدولي ضد سوريا، لولا تدخل الجامعة العربية، والحكومة التركية واحتواء الأزمة في حينه[4].

لكن هذا التوتر الذي أصاب العلاقة بين البلدين لم يمنع السوريين من استقبال مليوني لاجئ عراقي اختاروا سوريا ملاذاً أمناً بسبب عدم الاستقرار والانفلات الامني واعمال العنف في العراق الذي وصل لحد القتل على الهوية الطائفية والدينية والقومية، بالتالي فأن تواجد قوات الاحتلال الامريكية على الاراضي العراقية واستمرار سوريا بدعم الجهات المحاربة لهذا التواجد ساهم بشكل كبير على قيام الاف العراقيين من الهروب من شبح

---

*ساعدت سوريا المقاتلين على العبور من اراضيها إلى داخل الاراضي العراقية عبر سماسرة الطريق بعد أن غضت السلطات السورية الطرف عامدة عن تسلل المقاتلين، ويشرح الاعلامي المصري " يسري فودة" تجربته العبور التي قام بها من الحدود السورية إلى العراق، ينظر: يسري فودة، في طريق الاذى: من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى، 2015، ص 139.

[1] ساعدت سوريا المقاتلين على العبور من اراضيها إلى داخل الاراضي العراقية عبر سماسرة الطريق بعد أن غضت السلطات السورية الطرف عامدة عن تسلل المقاتلين، ويشرح الاعلامي المصري " يسري فودة" تجربته العبور التي قام بها من الحدود السورية إلى العراق، ينظر: يسري فودة، في طريق الاذى: من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى، 2015، ص 139.

[2] العراق في الاعلام: تسلسل زمني للعلاقات العراقية – السورية، www.marafea.org

[3] العراق في الاعلام: تسلسل العلاقات العراقية– السورية، مصدر سبق ذكره.

[4] ناجي محمد الهتاش، الأزمة السورية ومستقبل العلاقات العراقية– السورية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، المجلد 3، السنة 6، العدد20، ص 122.

الحرب الطائفية والعرقية التي حدثت في العراق، مما ادى هذا الوضع بدوره على در الفائدة على السوريين سياسياً واقتصادياً[1].

لم تستقر ومنذ عام 2011 ولغاية اليوم سوريا تواجه اصعب محنة في تاريخها السياسي والجغرافي، وعلى الرغم من أن العراق كان من الممكن أن يستفيد من تغير النظام في سوريا، إلا أنه أصبح من أكثر المتضررين من الاحداث الجارية فيها، لا بل أصبح لاعباً رئيساً في مجريات هذه الاحداث التي فرضتها معطيات واقع التوازن الاقليمي والدولي في المنطقة وقع العراق بين مطرقة الدول التي تحاول الحفاظ على حليفها السوري بشتى الطرق وبين سندان الدول التي تسعى بكل طاقتها من أجل ازاحة هذا النظام الذي بات وجوده يشكل خطراً على أمنها الوطني مما جعله ساحة حرب مفتوحة. ان السبب الرئيس في تغيير موقف العراق من النظام السوري، هو التخوف العراقي من وصول المتشددين الإسلاميين الى سدة الحكم في سوريا، وهو ما أفصحت عنه العديد من تصريحات المسئولين العراقيين ومنهم موفق الربيعي –مستشار الامن الوطني السابق، وعدنان السراج –القيادي في حزب الدعوة[2]. ثم أن هناك من يرى أن ثمة ضغوط ايرانية مورست على العراق لمساندة الموقف الايراني المؤيد للنظام السوري، فعلى سبيل المثال يؤكد الدكتور محمود عثمان–عضو التحالف الكردستاني من أن الضغوط الايرانية منعت العراق من التصويت مع الاجماع العربي الخاص بتجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية[3].

ثانياً– السعودية

تعرضت العلاقات العراقية السعودية لموجات من التوتر الحاد طيلة فترة اقامة الدولتين، قد تكون فترة الحرب العراقية الايرانية هي اطول فترة مستقرة بين البلدين تخللتها علاقات تعاونية تبادلية عالية الدرجة سياسياً وعسكرياً، وكان هذا التوجه السعودي نابعاً من اعتبار العراق حاجزاً يمنع افكار الثورة الايرانية من التغلغل اليها خصوصاً وهي في أوج انفجارها، إلى أن جاء قرار احتلال الكويت من قبل العراق لتتحول علاقة الصداقة إلى عداء وخلاف لاعتبارات مختلفة منها ان الكويت عضواً في مجلس التعاون الخليجي إلى جانب التخوف السعودي من طموحات النظام العراقي السابق في التوسع نحو المناطق المجاورة للعراق([4])، وكان توغل الجيش العراقي لمنطقة (الخفجي) السعودية دليل على هذه المخاوف، ومن ثم فأن العلاقة بقيت في أضعف حالاتها بين الطرفين إلى يومنا هذا، إلى جانب قيام السعودية بتسهيل مهمة القوات التي قاتلت

---

[1] العراق في الاعلام، مصدر سبق ذكره..

[2] ينظر: ناجي محمد الهتاش، مصدر سبق ذكره، ص128.

[3] نفس المصدر ، ص138.

[4] جاسم يونس الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 129، 2008، ص 161– 162.

العراق في عام 1991، إلا انها عادت عام 2003 ورفضت مساعدة قوات الاحتلال الامريكي وعدم استخدام اراضيها كنقطة انطلاق نحو احتلاله، والمفارقة الغريبة بعد الاحتلال الامريكي للعراق وضعت السعودية داخل دائرة الاتهامات الامريكية بعد اتهام اجهزة المخابرات السعودية وأشخاص داخل العائلة الحاكمة السعودية بدعم الجماعات التكفيرية المتطرفة التي عمدت لمقاتلة القوات الامريكية، مما دعي إلى ضرورة تقليص الاعتماد على السعودية في كل الامور والتعويض عنه بالنفط العراقي، وهنا قامت الولايات المتحدة بأبعاد السعودية عن خارطة التعاون الدقيق في العراق[1]. إن حلم عراق مطيع غني سرعان ما تبدد من أول رصاصة أطلقت على القوات الامريكية مما جعل إدارة " بوش الابن" تعيد النظر بصدد السعودية وعودة خيوط التعاون معها في إطار مكافحة الارهاب، وعولت عليها في ترويض جبهات المقاومة التي بدأت تنتج أعداد كبيرة من المقاتلين في بعض المناطق السنية، والاكثر من ذلك جعلها الوسيط الذي اقنع اطرافاً سياسية عراقية سنية في الاشتراك بالعملية السياسية وبالشكل الذي يخرج الولايات المتحدة من ورطتها[2]، وفي تقرير المجموعة الدولية الذي نشر في ديسمبر 2004 أشار أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تدرك مدى تغيير الارض تحت أقدامها منذ بداية الاحتلال، بعدما قادت الجماعات المسلحة حرب العصابات ضد القوات الامريكية في مناطق متفرقة من العراق([3]).

هناك حقيقة كشفتها تعاملات المملكة العربية السعودية مع العراق وهي خشيتها مما يجري في العراق خصوصاً وهي ترى قيام نظام سياسي يهيمن عليه الشيعة الامر الذي يهدد كيانها الاجتماعي على اعتبار أن المنطقة الشرقية الغنية بالنفط يقطنها شيعة ولم تخفِ الرياض معارضتها لتشكيلات الحكومة العراقية، وهذا كان واضحاً في التصريحات التي صدرت من قبل القيادات السعودية بخصوص ما يجري من عنف طائفي في العراق، إضافة للبيان الذي صدر عن علماء الدين السعوديين بمساندة أهل السنة العراقيين في حربهم ضد الشيعة، وبينت مصادر داخل الاتحاد الاوروبي من قلقها وتخوفها من التقارير التي تؤكد على اصرار السعودية في المضي بشن حرب ضد الشيعة في العراق ودول الخليج العربي ، بعد أن رُصدت ميزانية خاصة واستثنائية من قبل مجلس الامن القومي السعودي بمقدار عشرون مليار دولار، ووضعت تحت تصرف " الامير بندر بن سلطان" وفي هذا الصدد كتب " نواف العبيد" ، وهو يعد مستشار الحكومة السعودية وعضو مساعد في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية لصحيفة الواشنطن بوست الامريكية " أن القيادة السعودية تستعد لمراجعة سياستها بشأن العراق للتعامل مع تداعيات انسحاب القوات الامريكية المزمع

[1] عماد جاد، السياسة الخارجية الامريكية، مصدر سبق ذكره.

[2] اليسون. ج.ك. بيلز ، العراق الميراث، الكتاب السنوي، 2004، ص16.

[3] المجموعة الدولية للازمات، ماذا بإمكان الولايات المتحدة ان تعمل في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 315، 2005، ص 18.

قيامه من العراق، كما أنها تدرس خيارات تتضمن اغراق سوق النفط لإحداث خفض هائل في اسعاره، ومن ثم الحد من قدرة إيران على تمويل الجماعات المسلحة الشيعية[1]. كانت ردة الفعل العراقية متمثلة بالخطاب السياسي الخارجي تجاه السعودية بات واضحاً يحمل نوع من التصلب، بالتالي أصبح من الصعب التكهن بنوع العلاقة التي قد تربط الطرفين بعد أن تم نثر بذور عدم الثقة في طريق العلاقة بينهما والتوجس والخيفة التي تغلغلت في داخل العقلية السياسية لكلا الطرفين، وهذا ما أكده السفير الامريكي السابق في العراق "كريستوفر هيل" من تخوف العراقيين من توجهات النظام السعودي من خلال قوله "أن العراقيين متيقنين من أن النظام السعودي يشكل خطراً على العراق أكثر من غيره"، خصوصاً وأن العراق قد أصبح ارضاً خصبة للجماعات الاسلامية الاصولية، وهذا بالفعل قد تم استغلاله بعد الانسحاب الامريكي من العراق ودخول العراق بمجموعة من الازمات نالت من قوته الداخلية السياسية والاجتماعية، وأن المملكة العربية السعودية مدركة تماماً من أن التطورات السياسية التي حدثت في العراق لا تؤثر فقط بالسلب على الساحة العراقية بل لها انعكاسات إقليمية ودولية وهي تؤثر بشكل واضح ومدياته واسعة، ويتبين في مناسبات كثيرة من أن ما يدور في أروقة المؤسسات السياسية والامنية السعودية ما هو إلا استعراض للقوة في دائرة الصراع الايراني – السعودي على منطقة الخليج العربي بحجة دعم الطوائف، حتى أن الامير " سعود الفيصل رمى باللائمة على الولايات المتحدة بقوله " إننا (السعودية) والولايات المتحدة خضنا الحرب سوياً لإبقاء إيران خارج العراق بعد دحر العراق من الكويت، وها نحن اليوم نسلم العراق بأكمله إلى الايرانيين بلا داعٍ[2]. لم تكن السياسيتين الخارجيتين العراقية والسعودية تسيران وفق منطلقات العقل وبقي الموروث التاريخي للصراع بينهما يلعب دوراً اساسياً هذا ما ساهم في تجميد العلاقات في مناسبات كثير ناهيك عن الخطابات المتشنجة بين الحين والاخر، كل هذه الامور خلقت اجواء مشحونة بين الطرفين عُدت من المعوقات الاساسية في تنظيم العلاقة بينهما.

اليوم السياسة الخارجية العراقية متمثلة بوزارة الخارجية مصرة على عودة العلاقة مع السعودية على الرغم من سيل الاتهامات على السعودية باعتبارها راعية للجماعات الارهابية في العراق تحديداً في المنطقة الغربية، وما يؤكد ذلك الاعداد الكبيرة من المتشددين السعوديين الذين يقاتلون داخل العراق، ومنهم من ألقي القبض عليه وأحيلوا الى المحاكم بتهمة الارهاب، لكن هذا لا يمنع من ان تكون للعراق علاقات مع السعودية على اقل تقدير من اجل الضغط عليها وكف يدها من التدخل في الشأن العراقي، وقد استطاعت الدبلوماسية

[1] صحيفة الواشنطن بوست، وشبكة اسلام اون لاين، وشبكة نبأ للمعلومات www.annabaa.org

[2] ولي نصر، صحوة الشيعة: الصراعات داخل الاسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الاوسط، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 240.

العراقية من اقناع السعوديين من فتح سفارتهم في بغداد، لكن بعد فترة ليست بالطويلة توترت العلاقة من جديد بسبب تصريحات وتحركات السفير السعودي في العراق السبهان والذي عدته الحكومة العراقية تدخلاً في الشأن العراقي الداخلي، وهذا يعكس مدى عدم توازن العلاقة بين الطرفين التي تتأثر بأي عارض بسيط.

ثالثاً – الكويت

يرتبط البلدين بحدود لصيقة وقيم وتقاليد مشتركة حتى يذهب البعض بتصور أن الكويت هي من اقرب بلدان الخليج للعراق من حيث الموروثات المجتمعية ومن حيث التعدد الديني والمذهبي، وعلى الرغم من أن الكويت ساعدت العراق طيلة حرب الثمان سنوات مع إيران، إلا ان العلاقة بين البلدين اتسمت ولفترات طويلة بين مد وجزر والسمة الغالبة للعلاقة اتسمت بعدم الاستقرار.

بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية عانى العراق من مشاكل اقتصادية كبيرة فبعد ان حددت دول الاوبك حصص الدول الاعضاء من ضخ النفط إلى (21 دولار للبرميل)، لم تلتزم الكويت والامارات بهذا القرار لا بل قامت الكويت بإغراق السوق العالمي مما أدى إلى هبوط سعر البرميل من (15 – 12 دولار) نتجت عن هذه السياسة ضرراً كبيراً بالعراق نتيجة تدهور اسعار البترول، فبعد يوم واحد من وقف اطلاق النار بين العراق وإيران قررت الكويت زيادة انتاجها النفطي التي سببت خسارة كبيرة للعراق بلغت (مليار دولار سنوياً)[1]، فالحرب انهكت العراق اقتصادياً نتيجة للأعباء المالية التي اجترتها الحرب، فبعد ان كان للعراق مدخرات بأكثر من (38 مليار دولار) اصبح مديناً بـ(100 مليار دولار)، وكانت الكويت قد مولت المجهود الحربي العراقي بحوالي (30 – 40 مليار دولار) ما لبثت ان طالبت بها الكويت بعد انتهاء الحرب ايضاً مما اثارت قلق النظام العراقي السابق على اعتبار هذه الخطوات مقصودة من قبل الكويت تجاه العراق، ايضاً اتهم العراق الكويت من انها تقوم بسرقة النفط من حقل الرميلة الجنوبي طيلة فترة انشغاله بالحرب مع ايران وقُدِّر كميات النفط المسروقة بـ(2,4 مليار دولار)، ومعنى كل هذا ان العراق سيدخل دائرة المديونية ولا يخرج منها ابداً، ثم طُرحت مسألة ترسيم الحدود حتى ان الكويت طلبت من العراق توقيع معاهدة عدم اعتداء مشتركة لكن النظام العراقي برر عدم التوقيع من انهم يجب الانتهاء من مسالة ترسيم الحدود قبل البحث في عدم الاعتداء[2]. وإزاء هذه الاشكاليات دخل الطرفان في مباحثات لإيجاد حلول لها، الا أن العلاقات ساءت بين البلدين خصوصاً بعد الاجتماع الذي جمعهما في جدة في 31/ تموز 1990 ، إذ عدّ العراق تصرف الكويت بمثابة عدوان عليه، ولذلك فقد قدم الوفد العراقي المفاوض مجموعة من المطالب التي تضمنت

[1] صحيفة الزمان، متغيرات العلاقات العراقية – الكويتية (1932 – 2014)، 14 تموز 2014.

[2] عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، بغداد السنة الثالثة، العدد 11، سنة 2009، ص ص 26– 27.

شطب المبالغ التي طالبت بها الكويت، وتأجير جزر كويتية للعراق، وتقديم قروض للعراق، الا أن الوفد الكويتي رفض هذه المطالب مما ساعد على تصاعد حدة التوتر وأخذ حيزاً كبيراً من المفاوضات التي باءت بالفشل وعلى اثر ذلك اجتاح العراق الكويت[1]. وفي فجر الثاني من آب عام 1990 اجتاحت القوات العراقية الكويت، وعلى هذا الاساس تم فرض العقوبات على العراق ووضعه تحت الفصل السابع، وبعد التحشيد الدولي المتكون من ثلاثة وثلاثين دولة بقيادة الولايات المتحدة أُجبر العراق من الانسحاب من الكويت بعد القضاء على نسبة كبيرة من قدراته العسكرية والسعي على أنهائه من الداخل من خلال فرض الحصار الاقتصادي عليه. لقد ساعدت الكويت كثيرا في اضعاف القدرات العراقية من خلال دعمها لكل المشاريع المطروحة من قبل الولايات المتحدة إلى أن جاءت اللحظة الحاسمة بالنسبة للكويت بقرار احتلال العراق واسقاط نظامه، وبعد عام 2003 تكهن البعض بتحسن العلاقات بين الطرفين إلا أنها بقيت بين مد وجزر على الرغم من قيام المسؤولين العراقيين بزيارات للكويت لتبيان حسن النية على الاقل من جانب العراق، وطي صفحات الماضي، لكن الشكوك الكويتية بالنوايا العراقية بقيت هي التي تتحكم بالعلاقة بين البلدين، وعدم الثقة بمضمون الخطاب السياسي العراقي، ففي عام 2005 تحيداً يشير تقرير للجنة الامن والدفاع في مجلس النواب العراقي الى عودة الكويت بالتجاوز على الحدود العراقية وهدم المنازل في أم قصر وسرقة النفط العراقي من خلال اقامة المنشآت وتجاوزها على المياه الاقليمية في أم قصر[2]. لكن هذا لا يمنع من أن العلاقة بينهما سارت ضمن سياقات طبيعية وفي مناسبات كثر، فقد قررت الكويت اذابة الجليد بين الطرفين بعد أن تم تعيين سفير لها في بغداد، ليكون اول سفير لها في بغداد منذ عام 1990، وقام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي " محمد الصباح السالم الصباح" بزيارة تاريخية للعراق يوم 2009/2/26، هي الأولى لمسؤول كويتي رفيع منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990[3]، وعلى الرغم من الملفات التي بقيت عالقة بين الطرفين إلا أن العلاقة سارت وفق مفاهيم منطقية وبدأ التعاون بين البلدين في كافة المجالات تحديداً السياسية والاقتصادية إلى جانب سعي الكويت للمشاركة في عمليات اعادة اعمار العراق من خلال تبني توقعات جاءت على النحو التالي[4]:

---

[1] المصدر نفسه، ص 28.

[2] عزيز جبر شيال، مصدر سبق ذكره، ص 34.

[3] صحيفة الاتحاد، الاتحاد الوطني الكردستاني، ملفات: العلاقة العراقية . الكويتية بين الأمس واليوم أزمة التصريحات النيابية بين العراق والكويت، الرابط الالكتروني: www.alitthad.com

[4] دراسات وبحوث العلاقات الكويتية العراقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موقع مجلس الامة الكويتي: الرابط الالكتروني www.kna.kw

1- أن مرحلة السلام والاستقرار في العراق بعد إسقاط النظام السابق ستحمل في طياتها انفراجاً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى عودة العلاقات السابقة التي كانت تربط السوقين الكويتي والعراقي قبل الغزو.

2- أن قوة وحيوية القطاع الخاص الكويتي وخبرته في إعادة الإعمار والاستثمار ستجعل الكويت لها الأفضلية في إعادة أعمار العراق لعوامل الخبرة والجوار الجغرافي ، إذ وقعت العديد من الشركات في القطاع الخاص الكويتي عقود إعمار في العراق.

وجاءت الرؤية الكويتية للتعاون الاقتصادي بين الطرفين وفق ما يلي [1]،

1-يجب أن ينطلق التعاون الاقتصادي بين البلدين من منظور اقتصادي وأمني مشترك يستند على المصالح المشتركة بين البلدين التي تعتبر الضمانة الأهم لعلاقات سياسية طبيعية بينهم

2- على أي حكومة عراقية مقبلة أن تطبق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالحدود والسيادة، وتستكمل برنامج التعويضات المترتبة على الغزو العراقي للكويت.

3- أن يكون للمؤسسات التشريعية في البلدين (مجلس الأمة والبرلمان العراقي المنتخب الجديد) الدور الفاعل والأساس لتقريب وجهات النظر ونزع أي فتيل للخلاف من خلال اللجان الفنية المشتركة والوفود والزيارات المتبادلة والتنسيق التشريعي.

مع ذلك بقيت هناك قضايا جوهرية بين البلدين بحاجة إلى وضع حلول جذرية بينهم على اعتبار أن الحلول الانية غالباً ما تكون هي اساس سوء العلاقة لرواج الافكار والتصورات عن الاطراف المختلفة التي تجعلهم يتراجعون عن اتفاقهم.

رابعاً: الاردن

وقفت الاردن إلى جانب العراق في حربه ضد إيران لأسباب واعتبارات اهمها ما يعده المدرك الاردني من ان إيران مثلت خطراً مؤكدا على أمنها، وعملت الاردن بالمثل فبعد أن دعمها العراق سياسياً واقتصاديا قامت الاردن بتسخير ميناء العقبة والطريق البري كخطوط أمداد للعراق طيلة فترة الحرب بالمقابل حصول الاردن على نفط أقل من قيمته السوقية بعد أن اصبحت الملاحة من خلال ميناء البصرة محفوف بالمخاطر، وعند احتلال العراق للكويت عام 1990 – 1991 وقفت الاردن بجانب العراق مما تسبب بقطع المساعدات الامريكية عنها وتسريح حوالي (300 الف) عامل في الكويت والخليج فكانوا عبئاً على الاقتصاد الاردني[2]، ثم تدهورت العلاقة بعد هروب "حسين كامل" صهر صدام حسين إلى عمان الذي كان يُعد الرجل الثاني بعد

[1] دراسات وبحوث العلاقات الكويتية العراقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موقع مجلس الامة الكويتي، مصد سبق ذكره.

[2] العلاقات العراقية – الاردنية، ar.wikipedia.org

الرئيس من حيث الصلاحيات إلى جانب المهام الملقاة على عاتقة كمسؤول مباشر عن التصنيع العسكري أنداك، وما يحمله من أسرار تخص النظام وسياسته، فالأردن وكما يعتبرها البعض ارض اللجوء بالنسبة للعراقيين سواء الذين عارضوا النظام السابق، وكانوا يقفون بالضد من سياسته المتبعة في العراق، ومنهم بعض القوى التي انخرطت اليوم في العملية السياسية في العراق، أو تلك التي عارضت التغيير والتواجد الامريكي في العراق ورفضت العملية السياسية برمتها، أو أولئك الذين هربوا خوفاً من جحيم الاقتتال الطائفي الذي شهدته بالتحديد مدينة بغداد وبعض المحافظات العراقية[1]، فمنذ العام 2003 أصبحت عمان ملاذاً آمناً للعراقيين على مختلف انتماءاتهم الدينية والطائفية والسياسية، وشكلت الجالية العراقية المقيمة في الأردن تجمعاً منقطع النظير لمختلف القوى الحكومية والمعارضة، بل وحتى القوى المسلحة المناوئة للاحتلال الامريكي، فبالنسبة للأردن الوضع مختلفاً بالنسبة للسياسة الخارجية الاردنية أتجاه العراق وتحديداً بعد الاحتلال الامريكي له عام 2003، إذ استوطن الشك التفكير السياسي الاردني من حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت العراق والانفلات الامني إلى جانب الصراعات الداخلية التي قد تؤدي بالتأثير على الاردن في حالة تفاقمها.

إن هجرة أغلب العراقيين إلى الاردن منذ بداية حرب الخليج الثانية ولغاية يومنا هذا كانوا من رجال الاعمال واصحاب رؤوس المال وبعض من الخبراء الاقتصاديين حيث يرون في القرب الجغرافي وتسهيل عمليات الاستيراد عبر ميناء العقبة، وقد اشارت البيانات التجارية الخارجية الاردنية عن الاشهر الخمس الاولى من عام 2013 أن الصادرات الاردنية للعراق بلغت (336 مليون دينار اردني) مقابل (248 مليون دينار اردني) عام 2012 اي بارتفاع نسبته 36%، ويقول التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني للعام 2012 " أن التجارة الاردنية مع السوق العراقي تباطأت في العام الماضي لتنمو بنسبة طفيفة (0،2%) فقط مقارنة بنسبة بلغت (10،3%) في عام 2011"، في حين بين سعد ناجي – أمين سر مجلس الأعمال العراقي، أن حجم الاستثمارات العراقية الإجمالية في الأردن في تلك الفترة بلغ نحو 12 مليار دولار، ويشار إلى أنّ عدد المستثمرين العراقيين في بورصة عمان يبلغ 3000 مستثمر كما هم في نهاية حزيران من عام 2013، يملكون 96 مليون ورقة مالية، ويشكل العراقيون 4 بالألف من اجمالي عدد المستثمرين في بورصة عمان البالغ عددهم 770 ألف مستثمر أردني وأجنبي، وملكيتهم من الأوراق المالية تقدر بنسبة 1.3% من رساميل الشركات المدرجة في بورصة عمّان، وتقدر قيمة استثمارات العراقيين في بورصة عمّان بنحو 295 مليون دينار أردني، أو ما نسبته 1.6% من اجمالي القيمة السوقية لبورصة عمّان كما هي في نهاية

[1] اياد عبد الكريم مجيد، العلاقات العراقية – الاردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 50، 2011، ص 91.

النصف الأول من عام 2013، أما في السوق العقارية الأردنية، فتظهر بيانات دائرة الأراضي والمساحة أنّ العراقيين يستحوذون على أكثر من 50% من قيمة المشتريات العقارية وخلال النصف الأول من العام الحالي، اشترى العراقيون 930 عقاراً بقيمة اجمالية بلغت 106 ملايين دينار أردني، تشكل 52% من حجم مشتريات غير الأردنيين العقارية، أما خلال عام 2012، فبلغ حجم مشتريات العراقيين العقارية 225 مليون دينار مشكّلة 53% من مجمل مشتريات غير الأردنيين العقارية[1].

ولم تقتصر العلاقة على هذا الحد بل شرع الطرفين إلى تشكيل لجان كألية للتعاون فيما بينهم على النحو التالي[2] :

1- اللجنة العليا الأردنية العراقية:

عقدت اللجنة العليا الأردنية – العراقية اجتماعها الأول بتاريخ 2004/11/3، حيث قام رئيسا الوزراء في كلا البلدين بالتوقيع على محضر الاجتماع الأول للجنة العليا الذي يوضح الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي للتعاون بين البلدين، حيث تضمن المحضر ما يلي:

أولا: الاتفاق على الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي للتعاون بين البلدين.

اتفق الطرفان على الآلية التالية:

• تشكيل اللجنة العليا برئاسة رئيسي الوزراء في كلا البلدين، وتضم في عضويتها كلا من وزراء الخارجية والتخطيط في كلا البلدين، كجهة منسقة، والوزراء أصحاب العلاقة في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة، على أن تعقد اللجنة اجتماعها مرتين في السنة.

• تشكيل اللجان القطاعية في عدد كبير من الوزارات برئاسة الوزراء المعنيين في كلا البلدين، وتضم في عضويتها الخبراء وذوي العلاقة من القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص حيثما اقتضت الحاجة.

2– لجنة التنسيق والمتابعة[3].

إذ تم اعتماد وزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، ووزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الإنمائي في جمهورية العراق التنسيق لأعمال اللجنة العليا، ومتابعة تنفيذ برنامج عملها واللجان القطاعية المنبثقة عنها.

---

[1] علاء الفزاع وعلي الرواشدة، العلاقات الاردنية – العراقية من تجارة الحروب إلى تجارة المستقبل، صحيفة الاخبار الاردنية، رأي، العدد 2064، تموز 2013.

[2] نظرة في العلاقات العراقية العربية بعد العام 2003، 39/ 3/ 2012.

[3] نظرة في العلاقات العراقية العربية، مصدر سبق ذكره.

أما من الناحية السياسية فأن الاردن لم تكن حجر العثرة في سير العملية السياسية العراقية فهي لم تمانع من استقبال الوفود الرسمية التي تبعث من قبل الدولة العراقية وحتى المؤتمرات التي يتم دعمها من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وتعاونت الاردن مع الولايات المتحدة باستقبال دفعات من المتدربين العراقيين في الجيش والشرطة.

المبحث الثاني: دول الجوار غير العربية (إيران وتركيا)

أولا: إيران

منذ اعلان انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 التي اطاحت بنظام الشاه والعلاقات العراقية – الايرانية لم تسير على وفق النهج المنطقي لعلاقات الجوار، بل زاد الاحتقان بين الطرفين إلى أن نتج عنه حرب ضروس دامت ثمان سنوات انهكت الطرفين في قدراتهم العسكرية والاقتصادية ناهيك عن تدمير البنى التحتية للبلدين، لكن هذا لا يعني أن العلاقة بين البلدين من قبل هذا التاريخ كانت مستقرة، ايران ايضاً كما هي سوريا كانت ارض لكل المعارضين والمعاديين للنظام العراقي السابق لكن المعارضة التي تحمل الطابع الاسلامي الشيعي تحديداً كحزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاسلامي العراقي (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية سابقاً) إلى جانب بعض الشخصيات الدينية والسياسية، وساهمت ايران بدعم الانتفاضة الشعبانية[1] التي حدثت جراء الاستياء العام من سياسات النظام السابق.

لم يكن من الغريب أن تُسر إيران من سقوط النظام العراقي السابق الذي ناصبته العداء لسنوات طوال بسبب الاختلافات السياسية، والايديولوجية، حتى أن الولايات المتحدة قد قدمت خدمة جليلة لإيران بعملها هذا وسهلت الطريق اليها لتتسيد على المنطقة فبسقوط هذا النظام قد تأثرت معادلة التوازن في المنطقة لصالح ايران، خصوصاً وأن الدول العربية كانت تعد العراق هو الجدار الذي يمنع ايران من التوغل إلى اعماقها[2]، وحارسا لبوابة الوطن العربي الشرقية، ولذلك فإن احتلال العراق جعل الدول العربية قلقة من ايران ومن الاحداث التي ستؤثر على المنطقة ، سيما دول الخليج العربي، إلى جانب أن يران لم تكن على خير ما يرام لان جارتها بهذا الاحتلال اصبحت الولايات المتحدة، وهذا يعني خلق استراتيجيات جديدة وبديلة وفق المنظور الاستراتيجي الايراني.

[1] *وقعت مباشرة بعد حرب الخليج الثانية وبدأت بتاريخ في الثالث من آذار لعام 1991، وسميت الشعبانية لحدوثها في شهر شعبان من العام الهجري، الانتفاضة الشعبانية /ar.wikipedia.org

[2] فريدرك ويري، داليا داساكين، جيسيكا واتكنز، جيفري مارتيني وروبرت جوفي، تأثير العراق: الشرق الاوسط بعد الحرب على العراق، مؤسسة راند، الولايات المتحدة، 2010.

حاولت الدول العربية و بالأخص الخليجية التأثير على سير العملية السياسية في العراق بعد 2003 ، لكن المحاولات جاءت متفاوتة وضعيفة قياساً بالتأثير الايراني الذي أتخذ قنوات عدة ومستويات مختلفة وعلى النحو التالي[1]:

1-ان اغلب القوى التي مسكت بزمام الحكم في العراق بعد 2003 ، وتحديدا الشيعية منها كانت لاجئة في إيران اكثر من ثلاثة عقود بسبب معارضتها للنظام السابق، وهذا ساعد ايران كثيرا على أن تكون لها علاقة مهمة معهم وكان لها دور في صنع القرار السياسي العراقي.

2-فتحت إيران ابوابها للعراقيين دون قيود تذكر سواء للسياحة أو السياحة الدينية ، إلى جانب الوفود من قبل رجالات السياسة والاعمال واساتذة الجامعات حتى وصلت الحالة إلى استقبال الحالات الطبية للعلاج ، دون ذكر الطائفة أو المذهب، إلى جانب اغراق السوق العراقية بالبضائع الايرانية.

3-قدمت ايرا دعمها المباشر للحكومات التي تعاقبت بعد 2003 وقدمت الدعم للجماعات المسلحة الشيعية والسنية، من جانب آخر فتحت خط اتصال مع العديد من القوى المناهضة للتواجد الامريكي في العراق حتى تلك القوى التي تتعارض معها في المذهب والطائفة.

4-كثفت إيران من نشاطها الاستخباري في العراق إلى درجة أحاطت بكل المعلومات المهمة المتعلقة بتجهيز القوات الامريكية وتحركاتها في تحديد مكامن القوة والضعف لهذه القوات.

5-أوجدت ايران لها علاقات متشابكة مع كل القوى المسلحة السنية والشيعية المقاومة للوجود الامريكي في العراق واستطاعت أن تؤثر وبدرجة كبيرة على إدارة الوضع الامني بالنسبة لقوات الاحتلال، الامر الذي دفع بوش الابن وإدارته للمطالبة بضرورة التفاوض مع طهران، حيث أوصت لجنة بيكر – هاملتون بذلك الحوار في التقرير الصادر عمن هذه اللجنة، كما وسبق أن دعت اطراف سياسية عراقية فاعلة في السلطة إلى اجراء حوار أمريكي – إيراني بخصوص القضايا الجوهرية التي تتعلق بالعراق[2].

لقد مثلت ايران حالة مشابهة كسوريا فهي تحاول افشال المشروع الامريكي في العراق لكي لا تكون التالية وفقاً للحسابات الامريكية، كما أنها تخشى من أن يجاورها عراق مقسم لدويلات صغيرة تعطي اشارات للأقليات المتواجدة على الاراضي الايرانية بالمطالبة بالانفصال، أو الاستقلال، وعليه فأن لإيران حساباتها الدقيقة التي تحاول من خلالها خلق التوازن بين الفوضى والاستقرار الحاصلين في المنطقة، وايضاً قامت ايران من خلال التنظيمات المسلحة التي تدعمها في العراق من القيام بعمليات عسكرية مهمة ضد قوات

[1] شفيق أبو منيجل، خلفيات المواقف الايرانية اتجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الواقع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 316، 2005، ص 44.

[2] عبد الزهرة الركابي، الدعوة إلى شرعنة التدخل الايراني في العراق: من يخوض معركة امريكا وايران بالنيابة، مجلة حوار العرب، العدد 18، 2006، ص 15، وينظر ايضاً تقرير بيكر – هاملتون.

الاحتلال الامريكي، والمفارقة الغريبة ايضاً أنها قدمت الدعم الكامل للعملية السياسية التي ترعاها الولايات المتحدة، حتى أنها وفي أكثر من مناسبة قد تدخلت كوساطة لحل الخلافات بين القوى السياسية المتصارعة في العراق[1]. وفي الحقيقة، أن إيران على الرغم من موقفها المتشدد من الولايات المتحدة وتواجدها في العراق إلا أنها لم تعارض سير العملية السياسية التي انطلقت من مجلس الحكم إلى يومنا هذا فقد أدركت إيران وبناءً على دروس مستقاة من حرب الخليج الثانية 1991 وحرب افغانستان بأنه إذا كانت الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية هما الميدان الدبلوماسي والسياسي لمناقشة ملفها النووي، وإصرارها على الاستقرار في تحقيق طموحاتها، فقد قررت بأن تكون الساحة العراقية هي ساحة تصفية الحسابات مع الولايات المتحدة لتسوية هذا الملف بمنطق واسلوب يخفف من ضغط الميدان الدبلوماسي عليها والابتعاد عن احتمالات اللجوء للخيارات العسكرية[2].

اما اليوم فقد ازدادت إيران قوة في العراق وحتى في نطاقها الاقليمي خصوصاً بعد انتهائها من قضية الملف النووي فهي ووفق توجهاتها الخارجية اصبحت قوة اقليمية باستطاعتها ان تدير اللعبة السياسية في المنطقة لحسابها فهي اليوم تمتلك القدرات الكافية للدفاع عن نفسها وعن حلفائها، وجعلت من نفسها الظهير القوي للعراق في حربه ضد تنظيمات داعش الارهابية، فهي من خلال المقاتلين والاسلحة التي توردها للعراق ومساندة قوات الحشد الشعبي على وجه التحديد ساعدها على وضع استراتيجية بعيدة المدى بكيفية خلق نوع من التوازن فيما يخص اللعب على أكثر من وتر والسيطرة على أكثر مفاصل العمل داخل العراق، وفي الواقع أن ما يحكم أيران في سياستها الخارجية من قبل الثورة الاسلامية لهذا اليوم هو مصلحتها القومية والمحافظة على أمنها القومي وهذا بالتأكيد حق مشروع لها لدفع الخطر عنها، والذي قد يساعد على فرض خيارات امنية تهدد استقرارها في الداخل، وهذا ما تخشاه وهو الامر الذي حكم كل مواقفها تجاه ما يجري في العراق، وإذا كان هناك من يرى أن التدخل الايراني في العراق جاء نتيجة لعوامل طائفية صرفة أو لمناصرة مذهب على أخر فهو يجافي الواقع، أن ما يحدث على الساحة العراقية أو السورية فيما بعد ما هو إلا صراع إيراني – سعودي – تركي على سيادة على المنطقة.

لقد وظفت دول الجوار كل الاحداث الحاصلة في العراق لخدمة مصالحها وتحويله الساحة التي تتصارع عليها القوى تحت مسميات سياسية واجتماعية، ومن خلال قراءة مضمون الخطاب لهذه الدول قد نجد تأكيد على وحدة العراق وسلامته لكن بشرط أن لا يكون هذا العراق قوياً معافى مستقلاً بعيد عن التجاذبات

[1] حال الامة العربية 2005، النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 36.

[2] توفيق المدني، إيران النووية وامريكا في لعبة المجابهات الاقليمية والدولية، مجلة حوار العرب، بيروت، العدد 18، 2006، ص 8 – 14.

الاقليمية والدولية، فالعراق اليوم هو مركز الازمات ومركز الاستقرار لما تمتلكه مكوناته من امتدادات اقليمية الامر الذي يضع دول جواره في دوامة من الفوضى والتوتر.

ثانياً: تركيا.

لم تكن علاقة العراق بتركيا في أحسن حالاتها، فقد اتصفت بالجمود وتبادل الاتهامات أحياناً بسبب الانزعاج التركي من السياسة المتبعة من قبل النظام العراقي السابق، وكذلك ردة فعل النظام من التدخلات التركية العسكرية المستمرة في ملاحقة مقاتلي الـ (PKK)، التي استمرت حتى بعد عام 2003، وعلى الرغم من أن تركيا قدمت الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية سنة 1991 ، وساعدت على تطبيق العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من قبل الامم المتحدة جراء احتلاله للكويت، وساعدت بإيقاف تدفق صادرات النفط العراقي عبر خط الانابيب المار بأراضيها ونشرت جنودها على الحدود المشتركة مع العراق، أيضاً سمحت للولايات المتحدة من استخدام أجواءها وقواعدها لشن طلعاتها الجوية على العراق لفرض حظر الطيران[1]، الا أنه في عام 2003 كانت الحسابات التركية مختلفة عن سابقتها وقد يُعد تحولاً في سياستها الخارجية بعد أن رفض البرلمان التركي طلب الولايات المتحدة من استخدام اراضيها واجوائها لشن الهجمات والطلعات الجوية على العراق، هذا القرار المُتخذ من قبل البرلمان التركي اثار ارتياح عدد كبير من الاوساط السياسية والثقافية التركية على اعتباره سيعفي تركيا من الالتزامات العسكرية الكبيرة التي قد تفقدها في المستقبل تعاون العرب معها، وهذا ما يعيد للذاكرة التركية فترة السنوات الاخيرة من انهيار الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى وكيف خسرت ولاياتها العربية الواحدة تلو الاخرى[2]، لكن قرار عدم السماح للولايات المتحدة من استخدام الاراضي التركية تبعه سنوات من توتر في العلاقة بين الطرفين والتي حالت دون أن تكون تركيا لاعباً رئيسياً على الساحة العراقية في بداية الاحتلال، لكنها تداركت خطورة عدم مشاركتها للولايات المتحدة وحلفاءها في هذه الحرب ووافقت على المشاركة بعد الاقتراح الذي تم طرحه من قبل الولايات المتحدة المتضمن دخول القوات التركية للمشاركة إلى جانب الجيش الامريكي للحفاظ على الامن والاستقرار في العراق، الا أن اقتراح الدخول إلى جانب القوات الامريكية، بالرغم من أن هذا القرار جوبه بالرفض من قبل الاحزاب والشخصيات الكردية العراقية التي عللتها الاخيرة من أن دخول القوات التركية للعراق يعني بداية تحقيق الطموحات التركية من منع قيام الدولة الكردية المنشودة. ومن جهتهم حصل الاتراك من وزير الخارجية الامريكي السابق " كولن باول" خلال زيارته تركيا في العام

[1] ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص69.

[2] المصدر نفسه، ص72.

2003 على ضمانات أمريكية بعد احتلال العراق تمثلت في عدم إفساح المجال للأكراد بإقامة دولتهم المستقلة والذي يؤثر على الداخل التركي وتحديداً وضع اكراد تركيا سيما وأن النظام التركي عمل على اضطهادهم وتجاهل حقوقهم منذ زمن، الامر الذي أفضى إلى تشكيل لجنة تنسيق ما بين الاكراد في العراق وممثلين عن تركيا والولايات المتحدة في ما يتعلق بالشق الامني والسياسي[1]، كما أنها حصلت على تعهد أمريكي بمشاركة تركمانية في العملية السياسية سواء في تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي السابق أو اي تشكيلة حكومية تقوم بإدارة العملية السياسية في العراق، إضافة إلى تعهد بعدم إلغاء الاتفاقية الامنية التي عقدتها تركيا مع النظام السابق في العراق المتمثلة بمطاردة حزب العمال الكردستاني داخل الاراضي العراقية وبحدود (40 كم)، على اعتبار أن هذه النقطة تحديداً لم تكن موضع الخلاف بين تركيا والنظام السابق[2]، لذلك رأت تركيا بأن عراق ضعيف ومفكك من شأنه أن يؤثر على أمنها القومي، بالتالي أثارت الهواجس الامنية بقدر كبير خصوصاً لدولة مثل تركيا قلقها المستمر من أمكانية انفصال أكراد العراق وهذا ما قد يعطي حافزاً كبيراً لأكراد تركيا مما يعني انفصال منطقة الاناضول كلها عن الاراضي التركية، لذلك توجست تركيا من صيغة الفيدرالية التي أدرجت في قانون الحكم الانتقالي حيث قامت بحث الاحزاب السنية على رفضها والضغط باتجاه إعطاء كركوك وضعاً خاصاً ودعم التنسيق ما بين الاحزاب العربية والتركمانية لمواجهة طموحات التحالف الكردستاني الذي كان ولا يزال يسعى لتطبيق المادة (140) من الدستور العراقي من خلال طرح هذه القضية على الاستفتاء والقيام بترحيل العرب الذين سكنوا المدينة في فترة النظام السابق[3]، وفي العام 2007 لم تستطع أن تقف تركيا على الحياد فقد قامت قواتها بعمليات عسكرية لمطاردة حزب العمال الكردستاني الذي أتخذ من المنطقة الشمالية الجبلية مقرات له، وكذلك نقطة انطلاق الهجمات ضد القوات التركية، وهذه الخطوة جاءت من أجل تحويل الراي السياسي التركي من قضية المشاركة في العراق[4].

إن السياسة الخارجية التركية تعمل على عدم الموافقة على قضية تقسيم العراق، وعملت على أن يكون موحداً بوجود حكومة مركزية قادرة على إدارته، ولا ترغب في ظهور أي شكل من أشكال الدولة الدينية الاصولية في العراق، وهذا الشعور يعكس مدى التخوف التركي من هذه المسألة الحساسة التي إذا ما

---

[1] هاني عادل دميتري، معضلات تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152، 2003، ص 140-141.

[2] نسيم خوري، الاكراد والدولة المستحيلة، مجلة حوار العرب، العدد 18، 2006، ص52.

[3] بال دانواي وزدزسلولانسوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو – أطلسية، كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهمولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر، الكتاب السنوي 2004، ص 116 ، أيضاً ينظر: رستم محمود، تركيا وعام الخمسين ألف ثائر، مجلة حوار العرب، العدد 18، 2006، ص 83.

[4] ميشال نوفل، مصدر سبق ذكره.

حصلت فهي تمهد لنشوء الدولة الكردية، وتعطي دافعاً للأكراد في تركيا للمطالبة بالاستقلال وهذه المسالة تُعد من المحظورات في السياسة التركية الداخلية، أما الهاجس الاخر تجاه العراق فهو وجود جار غير مستقر يسوده العنف الذي تغلغل في أدق تفاصيله وهذا العنف من المحتمل أن يؤدي بتركيا بأن تكون جزء من هذه العمليات التي تحصل في العراق، أو قد تتدخل بذريعة حماية التركمان على اقل تقدير، القضية الثانية التي شكلت تخوف بالنسبة للأتراك تجاه العراق هو وجود حكومة شيعية تعتقد تركيا من أنها مشابهة للنظام في إيران، وهذا ما يجعلها في مواجهة دائمة لكل من إيران والعراق[1].

على الرغم من العلاقة المتشنجة بين تركيا والعراق فقد حاولت تركيا أن تذوب الجليد في مناسبات كثيرة ففي أواخر أيلول/سبتمبر 2012، وجه رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان دعوة إلى نظيره رئيس الوزراء العراقي السابق " نوري المالكي" لزيارة اسطنبول لحضور المؤتمر حزبه الحاكم، الأمر الذي عُدَ بارقة أمل وبادرة طيبة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين التي شابها مزيد من التوتر، الا ان الزيارة لم تتحقق في حينه[2]، لكن التوتر الحاصل في العلاقة لم يمنع من أن تكون العلاقات الاقتصادية بين البلدين جيدة خصوصاً في جانب التبادل التجاري الذي كان ولا يزال من جانب واحد ما عدا الصادرات النفطية، فبعد أن كان حجم التبادل التجاري من حيث تصريف البضائع سواء الغذائية و الالبسة والاقمشة في عام 2006 بحدود (6 مليار دولار) أرتفع في عام 2012 إلى (12 مليار دولار) و ونفسها في العام 2013، واكد " بولنت أرينتش" نائب رئيس الحكومة التركية أن حجم التبادل التجاري لبلاده مع العراق بلغ نحو/20/ مليار دولار منها 11 مليار دولار مع إقليم كردستان، هذا إلى جانب استقطاب العراق للشركات التركية العاملة في مجال البناء ومشاريع مختلفة[3]. ومع تدهور الاوضاع السياسية والامنية في العراق بعد احتلال تنظيم داعش الارهابي مدن العراق الغربية بدأت صفحة جديدة من العلاقات المتوترة بين الطرفين وتراشق التصريحات المتشنجة، في حين لم تتخذ تركيا موقفاً حقيقياً من ذلك التنظيم لا بل وكما ذكرت مصادر عدة من أن تركيا تقدم المساعدات لهذا التنظيم داخل سوريا والعراق، فقد كشفت قناة أي ار دي "ARD" الألمانية عن وجود معسكر تدريب لمسلحي داعش في جنوب تركيا قرب مدينة غازي عنتاب، والذي يعدّ مركز استقبال لهم قبل نقلهم إلى سوريا والعراق، وأفاد التقرير التلفزيوني أن تركيا أكبر سوق لداعش الذي يعتمد على تهريب المواد المختلفة، وذلك رغم إنكار الحكومة وحزب العدالة والتنمية ذلك، وأن تركيا احتضنت العديد من الجرحى من الحركات الإسلامية ومن داعش الذين سقطوا في المعارك في سوريا ووفرت لهم الخدمات العلاجية في

[1] هنري . باركي، تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار، معهد السلام الامريكي، تقرير رقم 141، تموز 2005، ص2.

[2] سونر جاغابتاي و تايلر أيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، المجهر السياسي 122، تشرين الاول 2012، ص 1، أيضاً للأطلاع، الرابط الالكتروني، www.washingtoninstitute.org

[3] ما هو سر التقارب التركي – العراقي، موقع نقاش، www.niqash.org.

مستشفياتها، فضلاً عن الدعم اللوجستي لهم، علماً أن تركيا لم تتخذ موقفاً جاداً من هذا التنظيم وحتى أنها لم تشارك مع التحالف الدولي في القضاء عليه[1]. وما أن بدأت تركيا تتنفس الصعداء بعد انتخابات 2015 التي أفرزت فوز حزب العدالة والتنمية حتى بدأت تتوضح للعالم ماهية السياسة الخارجية التركية التي تدار من قبل الطبقة السياسية الحاكمة، فبعد اتهام تركيا بدعم وأسناد التنظيمات المتطرفة جاء التأكيد من خلال التدخل الروسي بالحرب في سوريا، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقدته وزارة الدفاع الروسية حول الاوضاع القتالية في سوريا بين نائب وزير الدفاع الروسي " اناتولي انطونوف" أن تركيا عقدت صفقات مع داعش من خلال نقل النفط من العراق وسوريا بصهاريج إلى الداخل التركي، وأن الرئيس التركي " رجب طيب اردوغان" وعدد من افراد اسرته متورطين في هذه الصفقات من خلال بيع غير شرعي للنفط وخارج إطاره السوقي، بالتالي قامت القوة الجوية الروسية من استهداف مواقع استخراج النفط في سوريا وتدمير (32 مجمع نفطي) و (11 مصنع نفطي) و (23 مضخة) و (1080 صهريج) لنقل النفط ومشتقاته مما ساهم في خفض عمليات الاستخراج، وحسب التقييمات الروسية فأن الموارد التي تحصل عليها تنظيمات داعش المالية تقدر بـ(3 ملايين دولار يومياً) وقد انخفضت بعد الضربات الجوية إلى (1،5 مليون دولار)، لكن لاتزال التنظيمات هذه تحصل على الدعم والتمويل والتسليح من تركيا ودول المنطقة[2].

تبقى تركيا كما هي حال الدول الاقليمية تبحث عن مصالحها في كل نقطة من هذا العالم فهي تغذي هذا الفصيل وهذه الجماعة سواء بالعراق أو في اي مكان اخر بناءً على ما تراه النخبة السياسية التركية لما تسميه المصلحة القومية، وتبقى تغذي النزاعات الطائفية والقومية بالعراق أو في تركيا لأنها في النهاية تصب في مصلحتها، وعلى العراق أن يتعامل بجدية تجاه الخطوات التركية التي وصلت إلى حد التوغل العسكري وبناء قاعدة عسكرية، والتي قد تصل في القادم القريب للمطالبة بحماية هذه الطائفة وتلك القومية.

الخاتمة:

إن دول الجوار هذه كانت تواقة للتخلص من النظام العراقي السابق، والغريب أن الانظمة العربية المجاورة كانت أكثر حماساً لهذه الفكرة حتى أكثر من إيران وتركيا، حتى بعد أن دخلت تجربة تغيير النظام العراقي حيز التطبيق باحتلاله من قبل الولايات المتحدة، وما أن حدث التغير المرتقب في العراق توقعت هذه لدول من أنها ستتنفس الصعداء وقد تعود العلاقة مع العراق لتكون طبيعية تخلو من الشك، وعدم الثقة في التعامل، خصوصاً وأن هذه الدول اعتقدت أن تغيير النظام سيخلصها من شبح التدخلات في شؤونها

[1] معسكر تدريب لداعش في غازي عنتاب التركية، قناة أي ار دي "ARD" الألمانية، وللاطلاع الرابط الالكتروني، arabic–media.com

[2] وزارة الدفاع الروسية، الربط الالكتروني eng.mil.ru، وايضاً ينظر المؤتمر الصحفي لوزارة الدفاع الروسية، قناة روسيا اليوم، الرابط الالكتروني، arabic.rt.com 3/12/ 2015.

الداخلية، لكن بمرور الوقت لم يتحقق أي شيء من هذا القبيل فقد بدأت دول الجوار العراقي تعيد حساباتها وفق معطيات الاحداث الجارية في العراق ووجدت من أن نتائج هذا السقوط جاءت أسوء مما لو كان النظام موجود ومحاصر ومسيطر عليه، إلى جانب اعلان الولايات المتحدة وحتى قبل أن تشن هجومها على العراق وتعلن عن بدء عمليات ما سميت بعملية " تحرير العراق"، فقد كشفت عن مخططاتها المستقبلية في المنطقة وليس تجاه العراق وحده من خلال دعوتها إلى أنها متجهة للعراق لإقامة نظام سياسي ديمقراطي مطيع، وأيضاً مقبلة على إعادة رسم الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة وتغيير الانظمة القائمة إلى أنظمة حكم صالحة على وفق التصورات الامريكية، بما فيها الانظمة الحليفة والتي رأى فيها " بول ولفويتز" مساعد وزير الدفاع الامريكي السابق " بأنها تتسم بالجمود السياسي وتعكس حالة النزاع الاستراتيجي المتقادم بين بريطانيا وفرنسا، ولابد من إعادة تشكيلها بطريقة مختلفة.

عادة ما تكون عملية ادارة الدولة والعمل على المزاوجة بين السياستين الداخلية والخارجية لاي دولة محكوم بالتجاذبات والتوازنات الجغرافية لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، والعراق كان من الدول الذي حكمته الجغرافيا وأثرت على مدخلات ومخرجات قرارته السياسية، ولطالما وقع العراق ضمن تصنيف المناطق الحيوية التي تسعى القوى الكبرى للسيطرة عليها وفق مدركات التفكير الاستراتيجي لهذه الدول لاسيما وأن العراق خرج من حرب عام 2003 منهك القوى غير قادر على وضع تصورات واضحة عن مستقبل العلاقة مع دول جواره للضبابية التي كانت تكتنف موقعه من الاحداث الدائرة في المنطقة.

لم يكن العراق منطقة آمنة كما كان يتصوره جيرانه خصوصاً بعد رحيل النظام السابق الذي كان يعد كابوساً جاثم على صدورهم طيلة فترة حكمه، ولكن هذا لا يعني ان جيران العراق كانوا مؤمنين بالتجربة الامريكية الجديدة التي قد تساهم في تغيير طريقة الحكم في معظم دولهم، فكانت طريقة الرفض لهذه النموذج من قبل دول الجوار حتى وأن كانت لم تشهر للعلن أمر طبيعي إلا انها استدركت أن النظام القادم في العراق قد لا يتلائم مع منهجها في الحكم سواء من حيث التوجهات السياسية أو التوجهات الدينية (المذهبية)، فكان لا بد من تحديد مفهوم التعامل مع العراق والتعاون من منطلقات مغايرة للتفكير الاستراتيجي لهذه الدول.

Conclusion:

The neighboring countries had a desire to get rid of the former Iraqi regime, and it is strange that the neighboring Arab regimes were more enthusiastic about this idea, even more than Iran and Turkey. Even after the experiment of changing the Iraqi regime was implemented through the US occupation, these countries expected to breathe a sigh of relief and establish normal relations with Iraq free from doubt and lack of trust in dealing with it. Especially since these countries believed that regime change would free them from interventions in their internal affairs. However, over time, nothing of this sort was realized. The neighboring

countries of Iraq began to reassess their calculations based on the ongoing events in Iraq and found that the consequences of this collapse were worse than if the regime were still in power and besieged. In addition to the United States' announcement, even before launching its attack on Iraq and declaring the start of the so-called "Operation Iraqi Freedom," it revealed its future plans in the region, not just towards Iraq alone. It called for heading towards Iraq to establish an obedient democratic political system, as well as reshaping the geopolitical map of the region and changing the existing regimes to suit American perceptions, including the allied regimes. "Paul Wolfowitz," former US Deputy Secretary of Defense, saw them as politically stagnant and reflecting the state of strategic conflict between Britain and France, and they must be reformed in a different way. The process of managing a state and balancing between domestic and foreign policies is usually governed by the geographic attractions and balances of political, economic, social, and military considerations. Iraq was one of the countries governed by geography, which influenced the inputs and outputs of its political decisions. Iraq has always been classified as a vital area that major powers seek to control based on the strategic thinking of these countries, especially since Iraq emerged from the 2003 war exhausted and unable to establish clear visions about the future relationship with its neighboring countries due to the ambiguity surrounding its position in the events unfolding in the region.Iraq was not a safe zone as its neighbors imagined, especially after the departure of the previous regime, which was considered a nightmare hanging over their heads throughout its rule. However, this does not mean that Iraq's neighbors were believers in the new American experiment, which could contribute to changing the governing methods in most of their countries. The rejection of this model by the neighboring countries, even if not publicly declared, was natural, but they realized that the incoming regime in Iraq may not be compatible with their approach to governance, whether in terms of political orientations or religious (denominational) orientations. Therefore, it was necessary to define the concept of dealing with Iraq and cooperation based on different perspectives from the strategic thinking of these countries.

المصادر :

www.akhbarak.net

www.israelinarabic.com

www.marafea.org

www.washingtoninstitute.org

1. اياد عبد الكريم مجيد، العلاقات العراقية – الاردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 50، 2011 .
2. بال دانواي وزدزسلولانسوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو – أطلسية، كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهمولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر، الكتاب السنوي 2004،
3. توفيق المدني، إيران النووية وامريكا في لعبة المجابهات الاقليمية والدولية، مجلة حوار العرب، بيروت، العدد 18، 2006
4. جاسم يونس الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 129، 2008.
5. حال الامة العربية 2005، النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
6. دراسات وبحوث العلاقات الكويتية العراقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موقع مجلس الامة الكويتي: الرابط الالكترونيwww.kna.kw
7. رستم محمود، تركيا وعام الخمسين ألف ثائر، مجلة حوار العرب، العدد 18، 2006 .
8. ريان ذنون محمود العباسي، علاقات دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أكتوبر/ تشرين الاول 2011 .
9. سونر جاغابتاي و تايلر أيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، المجهر السياسي 122، تشرين الاول 2012،
10. شفيق أبو منيجل، خلفيات المواقف الايرانية اتجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الواقع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 316، 2005
11. صحيفة الاتحاد، الاتحاد الوطني الكردستاني، ملفات: العلاقة العراقية . الكويتية بين الأمس واليوم أزمة التصريحات النيابية بين العراق والكويت، الرابط الالكترونيwww.alitthad.com :
12. صحيفة الزمان، متغيرات العلاقات العراقية – الكويتية (1932 – 2014)، 14 تموز 2014 .
13. صحيفة الواشنطن بوست باللغة العربية، أخبار العالم،
14. صحيفة الواشنطن بوست، وشبكة اسلام اون لاين، وشبكة نبأ للمعلومات www.annabaa.org
15. صحيفة معاريف باللغة العربية، لقاء مع شاؤول موفاز
16. عبد الزهرة الركابي، الدعوة إلى شرعنة التدخل الايراني في العراق: من يخوض معركة امريكا وايران بالنيابة، مجلة حوار العرب، العدد 18، 2006
17. العراق في الاعلام: تسلسل زمني للعلاقات العراقية – السورية،

18. عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، بغداد السنة الثالثة، العدد 11، سنة 2009 .
19. عزيز جبر شيال، مصدر سبق ذكره، ص 34.
20. علاء الفزاع وعلي الرواشدة، العلاقات الاردنية – العراقية من تجارة الحروب إلى تجارة المستقبل، صحيفة الاخبار الاردنية، رأي، العدد 2064، تموز 2013.
21. العلاقات العراقية – الاردنية، ar.wikipedia.org
22. عماد جاد، السياسة الخارجية الامريكية، محاضرات أُلقيت على طلبة الماجستير في العلوم السياسية، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007.
23. فريدرك ويري، داليا داساكين، جيسيكا واتكنز، جيفري مارتيني وروبرت جوفي، تأثير العراق: الشرق الاوسط بعد الحرب على العراق، مؤسسة راند، الولايات المتحدة، 2010 .
24. قحطان احمد سليمان الحمداني، سوريا والعراق 2003 – 2009 الثوابت والمتغيرات، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، السنة الثالثة – العدد الحادي عشر، بغداد، 2009.
25. ما هو سر التقارب التركي – العراقي، موقع نقاش، www.niqash.org.
26. المجموعة الدولية للازمات، ماذا بإمكان الولايات المتحدة ان تعمل في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 315، 2005 .
27. محمد جواد علي، العلاقات العراقية – السورية وما هي الخيارات المتاحة لتطويرها، مجلة دراسات استرتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 6، 1999.
28. محمد خميس امذيب، قانون معاقبة سوريا وعلاقته بالسياسة الامريكية، صحيفة 26 سبتمبر، آراء، العدد 13،1990.
29. معسكر تدريب لداعش في غازي عنتاب التركية، قناة أي ار دي "ARD" الألمانية، وللاطلاع الرابط الالكتروني، arabic-media.com
30. معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، تقارير،
31. المؤتمر الصحفي لوزارة الدفاع الروسية، قناة روسيا اليوم، الرابط الالكتروني، 2015 /3/12 arabic.rt.com.
32. ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010،
33. ناجي محمد الهتاش، الأزمة السورية ومستقبل العلاقات العراقية– السورية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، المجلد 3، السنة 6، العدد20.
34. نسيم خوري، الاكراد والدولة المستحيلة، مجلة حوار العرب، العدد 18، 2006، ص52.
35. نظرة في العلاقات العراقية العربية بعد العام 2003، 39/ 3/ 2012.
36. هاني عادل دميتري، معضلات تركيا الخارجية تجاه الازمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152، 2003
37. هنري . باركي، تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار، معهد السلام الامريكي، تقرير رقم 141، تموز 2005
38. ولي نصر، صحوة الشيعة: الصراعات داخل الاسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الاوسط، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 240.

39. وناظم عبد الواحد جاسور، تأثير الخلافات الامريكية – الاوروبية على قضايا الامة العربية، حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007 .
40. يسري فودة، في طريق الاذى: من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى، 2015 .
41. اليسون. ج. ك. بيلز، العراق الميراث، الكتاب السنوي، 2004.

References :

www.akhbarak.net
www.israelinarabic.com
www.marafea.org
www.washingtoninstitute.org
1. Iyad Abdel-Karim Majeed, Iraqi-Jordanian relations after 2003 and their future prospects, Journal of International Studies, College of Political Science / University of Baghdad, Issue 50, 2011.
2. Pal Dunway and Zdzslolansowski, Euro-Atlantic Organizations and Relations, Book Armament, Disarmament and International Security, Stockholm Institute for International Peace Research, translation of the Center for Arab Unity Studies, October, Yearbook 2004,
3. Tawfiq Al-Madani, Nuclear Iran and America in the Game of Regional and International Confrontations, Arab Dialogue Magazine, Beirut, Issue 18, 2006
4. Jassem Younis Al-Hariri, Saudi Foreign Policy: Variables and the Future, Middle Affairs, Center for Strategic Studies, Beirut, Issue 129, 2008.
5. The State of the Arab Nation 2005, The Arab Regime Challenges Survival and Change, a group of researchers, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.
6. Studies and research on Kuwaiti-Iraqi relations, political, economic and social dimensions, Kuwaiti National Assembly website: www.kna.kw
7. Rustam Mahmoud, Turkey and the Year of the Fifty Thousand Revolutionaries, Arab Dialogue Magazine, Issue 18, 2006.
8. Rayan Thanoun Mahmoud Al-Abbasi, Relations between Damascus and Baghdad in front of the challenge of the Syrian revolution, reports, Al-Jazeera Center for Studies, October 23, 2011.
9. Soner Cagaptay and Tyler Evans, Turkey's Changing Relations with Iraq, Political Microscope 122, October 2012,
10. Shafiq Abu Manijel, The Backgrounds of Iranian Positions towards Occupied Iraq: An Attempt to Understand the Reality, Arab Future Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 316, 2005
11. Al-Ittihad newspaper, Patriotic Union of Kurdistan, files: The Iraqi-Kuwaiti relationship between yesterday and today, the crisis of parliamentary statements between Iraq and Kuwait, the electronic link: www.alitthad.com
12. Al-Zaman Newspaper, Variables of Iraqi-Kuwaiti Relations (1932-2014), July 14, 2014.
13. The Washington Post in Arabic, World News,
14. The Washington Post, Islam Online Network, and Nabaa Information Network www.annabaa.org
15. Maariv newspaper in Arabic, an interview with Shaul Mofaz
16. Abdul-Zahra Al-Rikabi, The Call to Legitimize Iranian Interference in Iraq: Who Fights the Battle of America and Iran on behalf, Arab Dialogue Magazine, Issue 18, 2006

17. Iraq in the Media: A Chronology of Iraqi-Syrian Relations,
18. Aziz Jabr Shayal, Iraqi-Kuwaiti Relations, Journal of the Political and International Journal, College of Political Science / Al-Mustansiriya University, Baghdad, third year, No. 11, 2009.
19. Aziz Jabr Shiyal, a previously mentioned source, p. 34.
20. Alaa Al-Fazza and Ali Al-Rawashdeh, Jordanian-Iraqi relations from the trade of wars to the trade of the future, the Jordanian Al-Akhbar newspaper, Opinion, Issue 2064, July 2013.
21. Iraqi-Jordanian relations, ar.wikipedia.org
22. Emad Jad, American Foreign Policy, Lectures Delivered to MA Students in Political Science, Department of Political Studies, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 2007.
23. Frederick Wehrey, Dalia Dasakin, Jessica Watkins, Jeffrey Martini and Robert Joffe, The Impact of Iraq: The Middle East After the Iraq War, RAND Corporation, United States, 2010.
24. Qahtan Ahmed Suleiman Al-Hamdani, Syria and Iraq 2003-2009 Constants and Variables, The Political and International Journal, College of Political Science / Al-Mustansiriya University, the third year - the eleventh issue, Baghdad, 2009.
25. What is the secret of the Turkish-Iraqi rapprochement? Niqash website, www.niqash.org.
26. International Crisis Group, What Can the United States Do in Iraq, Arab Future Magazine, Beirut, Issue 315, 2005.
27. Muhammad Jawad Ali, Iraqi-Syrian relations and what options are available to develop them, Journal of Strategic Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 6, 1999.
28. Muhammad Khamis Amdeeb, The Law to Punish Syria and its Relationship to American Policy, September 26 Newspaper, Opinions, No. 13, 1990.
29. A training camp for ISIS in Gaziantep, Turkey, German ARD channel, and to view the online link, arabic-media.com
30. The Washington Institute for Near East Policy, reports,
31. The press conference of the Russian Ministry of Defense, Russia Today channel, online link, arabic.rt.com 3/12/2015.
32. Michel Nofal, Turkey's Return to the East, New Directions for Turkish Foreign Policy, Arab House of Science Publishers, Beirut, 2010,
33. Naji Muhammad Al-Hatash, The Syrian Crisis and the Future of Iraqi-Syrian Relations, Tikrit Journal of Legal and Political Sciences, Tikrit University, Volume 3, Year 6, Number 20.
34. Nassim Khoury, The Kurds and the Impossible State, Arab Dialogue Magazine, Issue 18, 2006, p. 52.
35. A look at Iraqi-Arab relations after 2003, 39/3/2012.
36. Hani Adel Dmitri, Turkey's external dilemmas towards the Iraqi crisis, International Policy Journal, Cairo, Issue 152, 2003
37. Henry. Barkey, Turkey and Iraq, Neighborhood Dangers and Possibilities, American Institute of Peace, Report No. 141, July 2005
38. Wali Nasr, The Awakening of the Shiites: Conflicts Within Islam and How They Will Shape the Future of the Middle East, translated by Sami Al-Kaaki, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2007, p. 240.
39. And Nazem Abdel Wahed Jasour, The Impact of American-European Differences on the Issues of the Arab Nation, Post-Cold War Era, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2007.
40. Yousry Fouda, In Harm's Way: From Strongholds of Al-Qaeda to the Incubators of ISIS, Dar Al-Shorouk, Cairo, first edition, 2015.
41. Alison. c. K. Beals, Iraq Legacy, Yearbook, 2004.